



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



مرصد الإنفاق الاجتماعي لتونس

نحو إنفاق اجتماعي عام أكثر إنصافاً وكفاءة وفعالية

ما هو مرصد الإنفاق الاجتماعي؟

مرصد الإنفاق الاجتماعي لتونس، الذي طوّره لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شركاء من تونس، هو أداة يُستَخدم بها في تحديد خيارات تخصيص الميزانية والإنفاق الذي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإطار مرصد الإنفاق الاجتماعي، المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة، يصنّف النفقات الاجتماعية في سبعة أبعاد واسعة النطاق. ومؤشرات المرصد في كل بُعد من الأبعاد مصممة لتحديد الغرض من الإنفاق والسكان المستفيدين الرئيسيين منه.

المنافع الأساسية لمرصد الإنفاق الاجتماعي:

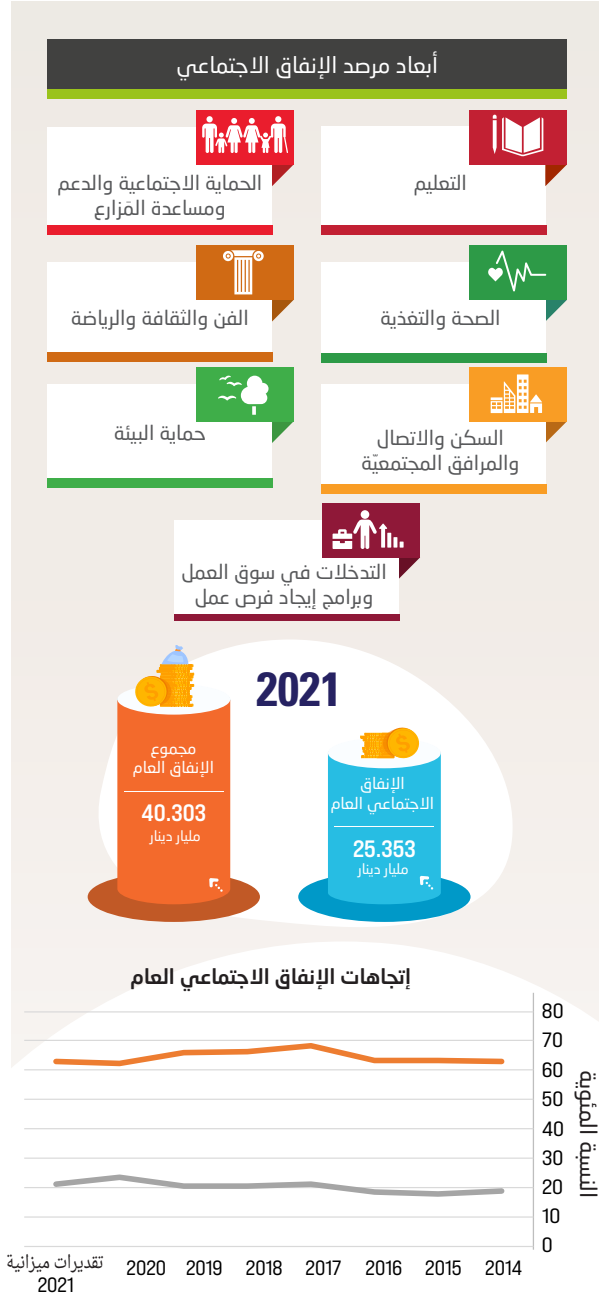
- تحسين عملية رصد الإنفاق الاجتماعي وإدارته من خلال تقييم مدى إنصاف البرامج الاجتماعية وكفاءتها وفعاليتها.
- المساعدة في توفير الموارد وتخصيصها للقطاعات الأكثر حاجة، وبالتالي في تعزيز الاستدامة المالية الكلية.
- تسجيل أولويات التنمية الاجتماعية للحكومة من أجل مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه التدخلات المنفذة في مجال السياسات الاجتماعية نحو تحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية.

ما مقدار الإنفاق الاجتماعي لتونس على مجالات السياسة الاجتماعية؟

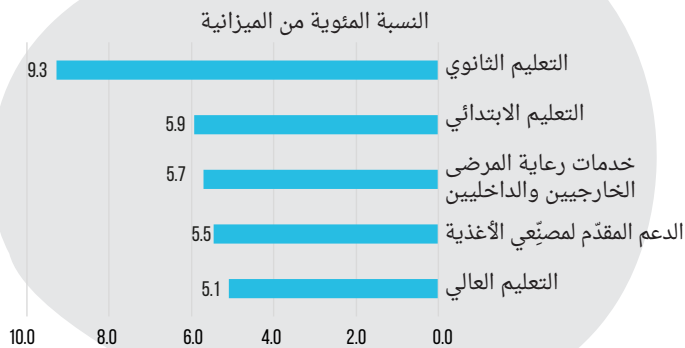
في موازنة عام 2021، بلغ الإنفاق الاجتماعي العام في تونس 25.35 مليار دينار تونسي، أو 63 في المائة من إجمالي الميزانية أو 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

من عام 2014 إلى 2021:

- ارتفعت نسبة الإنفاق الاجتماعي من الميزانية من 63 في المائة في عام 2014 إلى 68 في المائة في عام 2017 ثم انخفضت إلى 63 في المائة في عام 2021.
- ارتفعت نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي من 18 في المائة في عام 2014 إلى 23.4 في المائة في عام 2020. وتبلغ هذه النسبة حوالي 21 في المائة في عام 2021، وفقاً لتقديرات الميزانية.



أهم خمسة مجالات من الإنفاق الاجتماعي (تقديرات ميزانية 2021)



كيف تُخصّص النفقات من خلال البرامج الاجتماعية؟

فی عام 2021:

- جرى تخصيص 18 في المائة من الإنفاق الاجتماعي للبرامج الاجتماعية للأسر المعيشية والعائلات، ونحو 25 في المائة لبرامج دعم الأطفال.
- خصّص 2.6 في المائة من الإنفاق الاجتماعي للبرامج الداعمة لكبار السن تحديدًا، و2 في المائة للبرامج التي تدعم الفئات السكانية الضعيفة، مثل الفئات المهمشة اجتماعياً أو المعرّضة لخطر الاستبعاد الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة.
- وكانت البرامج المتصلة بالمساعدة الاجتماعية مصدراً لثلث الاستحقاقات المقدّمة للأسر المعيشية والعائلات، بنسبة 46 في المائة من خلال دعم الأغذية، و15 في المائة من خلال دعم الوقود والكهرباء والمزارع. أمّا مصدر الاستحقاقات المتبقية فتتمثل في خدمات الصحة العامة، والدعم للحصول على السكن، وإعانات الأسر، بما في ذلك إنشاء بعثات إقليمية لشؤون الأسرة وإعداد دراسات بشأن تنمية الأسرة في تونس.
- من الإنفاق المخصص للأطفال، 97 في المائة يأتي من خلال دعم برامج الإبتدائي والثانوي. وكما خصّص 0.25 في المائة منها لتنمية الطفولة المبكرة. واستفاد الأطفال أيضاً من مختلف البرامج، بما في ذلك توسيع مراكز الإدماج الاجتماعي للأطفال، ومراكز الترفيه والنوادي الخاصة بالأطفال.
- وشكّلت برامج المعاشات التقاعدية المصدر الرئيسي لـ 97 في المائة من الإنفاق المخصّص لكبار السن، بينما تمثّلت الاستحقاقات الأخرى في خدمات الصحة العامة، والمنح المقدّمة لكبار السن المقيمين في مراكز الرعاية، وإعداد مراكز رعاية المسنين وترميمها وتجهيزها.

ويعزى انخفاض الإنفاق على الإعانات في السنوات الأخيرة إلى إصلاحات الطاقة. وشكّل الدعم المقدّم لمصنّعي الأغذية والوقود والكهرباء والمزارع 7 في المائة من الميزانية في عام 2021، مقارنة بـ 16 في المائة في عام 2014. وأدى ذلك إلى انخفاض عام في نسبة الإنفاق الاجتماعي من نفقات الميزانية في السنوات الأخيرة.

عند دراسة الإنفاق بحسب الأبعاد المختلفة لإطار مرصد الإنفاق الاجتماعي، يتبين أنَّ "التعليم" ينال الحصة الكبرى من إجمالي الإنفاق العام، إذ بلغت ربع الميزانية المقدرة عام 2021.

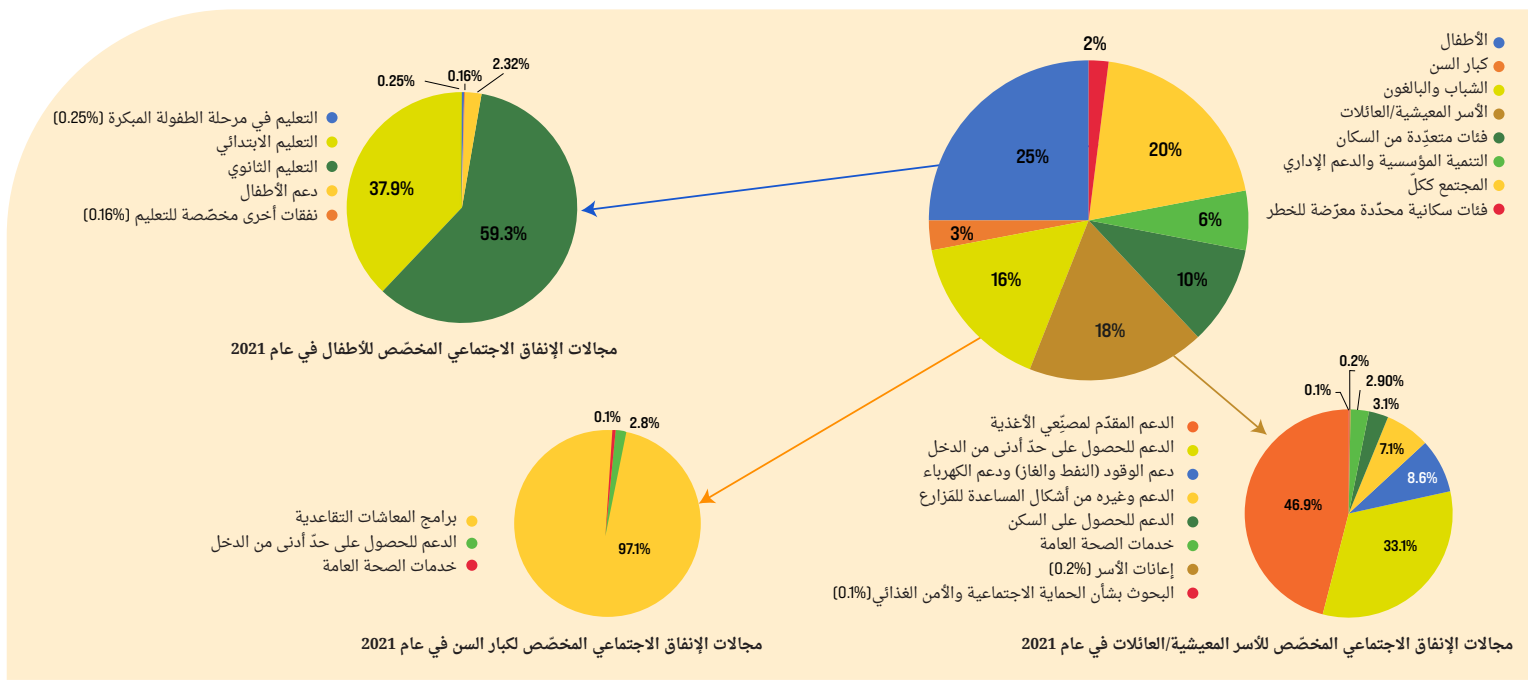
ويشكل الإنفاق على بُعدي "الحماية الاجتماعية والإعانات والدعم للمزارع" والصحة والتغذية" نسبةً كبيرة من الميزانية أيضاً، إذ بلغ 15 في المائة و7 في المائة من الإنفاق العام على التوالي في عام 2021.

ويشكّل الإنفاق على مجالات بالغة الأهمية التي تحسّن قدرات الشباب، مثل "التدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل"، وأيضاً "الفنون والثقافة والرياضة"، وعلى المجالات التي تبني القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ مثل "حماية البيئة"، أقل من 8 في المائة من الميزانية العامة.

ويستأثر التعليم الابتدائي والثانوي على الحصة الكبرى من النفقات، حيث تبلغ نحو 15 في المائة من الميزانية. ويمثل خدمات المرضى الخارجيين و الداخليين و الدعم المقدم لمصنعي الاغذية كليهما 5.7 في المائة و 5.5 في المائة على التوالي. أما التعليم العالي فقد استحوذ على 5.1 في المائة من نفقات الميزانية في عام 2021.

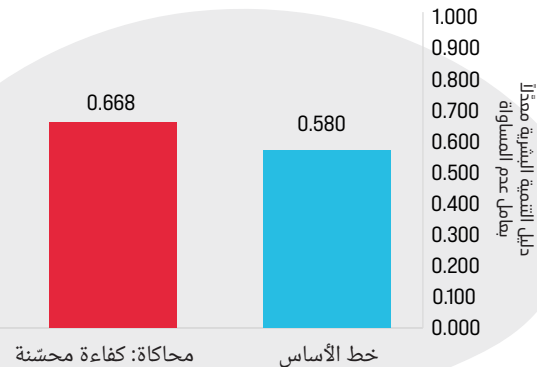
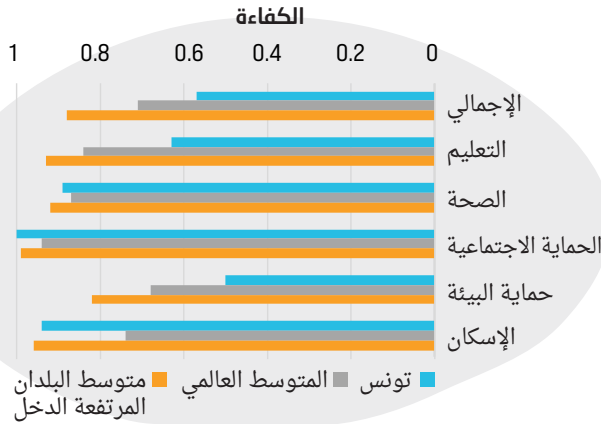
وتشمل المجالات التي يبلغ الاستثمار فيها مستويات منخفضة جداً برامج تنمية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، والبحث والتطوير، والتدريب لتعزيز المهارات، ودعم الفنانين والرياضيين والمرافق الرياضية، وإدارة مياه الصرف الصحي والمرافق الصحية، والبرامج الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن تخصيص نفقات إضافية لهذه المجالات لتحسين رأس المال البشري، والقدرة على الصمود أمام تغيُّر المناخ، والنمو الشامل، والتنمية البشرية.





من 0.580 إلى 0.668، ورفع ترتيبها بحسب هذا الدليل من المرتبة 77 إلى المرتبة 63 من بين 152 بلداً.

كذلك، يمكن أن يؤدي تحسين الكفاءة إلى ادّخار 3.1 مليار دينار تونسي في شكل نفقات اجتماعية مخفضة. ويمكن تخصيص هذه الوفورات لتلبية أولويات وطنية رئيسية أخرى أو أولويات التنمية الاجتماعية غير الملّاة كما يجب.



ما مدى كفاءة الإنفاق في تونس؟ وما هي الفوائد المحتملة لتعزيز الكفاءة؟

درجات الكفاءة تقيّم أداء الإنفاق الاجتماعي على الإنجازات في مجالات التنمية الرئيسية، مثل التنمية البشرية، كما تبينته الدرجة المحقّقة في دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة في تونس.

ويبلغ إجمالي درجة كفاءة الإنفاق الاجتماعي في تونس 0.57، على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويبلغ المتوسط العالمي درجة 0.71، مما يشير إلى توفر مجال واسع في تونس لتحسين كفاءة إنفاقها الاجتماعي.

وهناك فرص كبيرة لتحسين أداء الإنفاق على التعليم وحماية البيئة، لأن درجات الكفاءة في هذه المجالات هي أبعد ما تكون عن المتوسطات العالمية. وفي مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والإسكان، تحقّق تونس أداءً جيداً مقارنة ببقية بلدان العالم.

وترتبط مؤشرات الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالكفاءة، مما يشير إلى أنّ كلا من تحسين شفافية المالية العامة ودقّتها، وتحسين وضع الميزانيات ورصد استخدام الموارد، ووضع سياسات تصبّ في صالح السكان المعرضين للخطر، يمكن أن يؤدي إلى تحسين النتائج دون أن تترتّب عن ذلك نفقات إضافية.

ومن خلال تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي لتصل درجتها إلى المتوسط العالمي، يمكن لتونس رفع درجتها بحسب دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة

مرصد الإنفاق الاجتماعي كأداة لتحسين إنصاف الميزانية وكفاءتها وفعاليتها

كيف يمكن لمرصد الإنفاق الاجتماعي دعم عملية الميزنة على نحو يحسّن استهداف السكان المحتاجين؟

إنّ تخصيص بنود من الميزانية للشرائح الأكثر هشاشة أمرٌ أساسي لتحسين كفاءة النفقات الاجتماعية وفعاليتها، بما في ذلك في أوقات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، أو الحرب في أوكرانيا، أو الكوارث المناخية. وتعتمد تونس مفهوم الميزنة الهادفة إلى تحقيق النتائج منذ عام 2014، غير أنّ تخصيص النفقات للشرائح الهشة والخدمات غير المستثمر فيها بشكل كافٍ لا يزال صعباً، وذلك بفعل عدم وجود إطار واضح للاستهداف وتخصيص بنود الميزانية. ويمكن لمرصد الإنفاق الاجتماعي، من خلال إطار واضح للاستهداف، أن يدعم تحسين تخصيص بنود الميزانية للشرائح الهشة والتعجيل في تحسين فعالية الميزنة الهادفة إلى تحقيق النتائج.



كيف يمكن لمرصد الإنفاق الاجتماعي دعم عملية الميزنة من أجل تحقيق إنفاق اجتماعي عام أكثر إنصافاً؟

يكتسب تحقيق التوازن في عملية تخصيص الموارد دوراً مهماً لتحسين الإنصاف في النتائج. ويساعد مرصد الإنفاق الاجتماعي في رصد وتقييم تدفق الموارد إلى الأشخاص والخدمات على الصعيد الوطني، وهو ما يمكن القيام به على المستويات المحلية إذا توفرت البيانات اللازمة. ويمكن أن تساعد إعادة ترتيب أولويات الموارد في تحسين النتائج في المجالات التي لم يُستثمر فيها بشكل كافٍ مع مرور الوقت، وأن تساعد بالتالي في زيادة الإنصاف.



كيف يمكن لمرصد الإنفاق الاجتماعي دعم عملية الميزنة من أجل تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي؟

يساعد مرصد الإنفاق الاجتماعي في تتبع الكفاءة من خلال ربط النفقات بالنتائج. وهو يمكن من تقييم أداء الإنفاق على أساس معايير مرجعية، ويُسترشد به في تنفيذ إصلاحات على مستوى السياسات التي تعيد توجيه الموارد إلى المجالات الاجتماعية غير المستثمر فيها بما يكفي. ويمكن للمرصد أيضاً دعم توحيد البرامج لتندرج ضمن عدة وزارات تنفيذية.



كيف يمكن لمرصد الإنفاق الاجتماعي إحداث نقلة نوعية في عملية تخصيص الميزانية؟

يؤقّر مرصد الإنفاق الاجتماعي بيانات مفصلة ومصنّفة في عدة ميادين بالغة الأهمية، بما في ذلك وضع ميزانيات مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين والإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالحد من تغيّر المناخ. وعليه، يمكن للمرصد المساعدة في توجيه الإنفاق على نحو يتيح الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة الإنتاجية، وتصحيح أوجه عدم المساواة. ويتيح المرصد تقييم أداء الإنفاق، فيساعد بذلك في تحديد المجالات التي يتعيّن إصلاحها من أجل تحقيق أهداف التنمية على نحو يتلائم مع الأهداف المالية الكلية.

